للتفصيل في المفردة او للتعليل في المركبة يعرف ذلك من المقام فصارا ما بفتحها
او الاصل فيها لان كنت منطلقا انطلقت حذفت اللام الجارة من لان لانها
اي اللام الجارة قد تحذف كثيرا من ان المصدرية وان المشددة والتخفيف متعلق
بتحذوف مثال الاول كقوله لكيلا يعلم وتولى ان جاءه الاعمى اي لان جاءه الاعمى
ومثال الثاني كقوله لكن وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا اي لان المساجد
وقوله على ان اللام متعلق بما يفهم من الكلام السابق يعني ان اصل الكلام لان
المساجد بتقدير اللام على ان يكون اللام متعلقة بلا تدعوا او هو اشارة الى
دفع دخل مقدر وهو ان يقال لو كان اللام مقدرا فلا بد له من متعلق يتعلق به
ولا متعلق له ههنا لانه اول الآية فاجاب بقوله على ان اللام آه فان قيل ما بعد
الفاء لا يعمل فيما قبله ولا معنى لادخال الفاء في عامله قلنا ان اللام التعليلية
وما يتضمن معناه يجوز دخول الفاء في متعلقها المتاخرة لكون المتقدم في معنى
الشرط والسبب للمتاخرة كما ذكره في الكشاف في تعليق لايلاف بقوله فليعبدوا
فاضمر كان من ان كنت اي حذف من اللفظ للاختصار فزيدت ما الزائدة
بآخر ان عوضا عنه اي عن كان فادغمت النون في الميم بعد قلبه اياه و
الضمير المتصل في كنت الى المنفصل يعني لما حذف ما يتصل به تاء الخطاب اعني كان ولم
يتيسر التكلم بالضمير المتصل بدون ما يتصل به اتى بدله ضمير الخطاب المرفوع المنفصل
اعني انت فصار ما انت منطلقا انطلقت واعلم ان الجار اعني اللام في لان كنت

كنت متعلق بانطلقت وانما قدم على انطلقت لان ان وان كانت مصدرية
الا انهما مع اللام كان الشرطية في السببية لان المعنى لاجل ان طلاقك قبل انطلقت فكما
ان السبب مقدم في الشرطية فكذا ههنا هذا عند البصريين واما عند الكوفيين
فان الحروف المفتوحة بمعنى ان الشرطية ومن مذهبهم ان ان المفتوحة تكون
للمجازاة ايضا وعلى هذا يحملون قولك وان تفعل احويهما بالفتح اذا عرفت
هذا فاعلم ان اما الاولى متضمنة للشرط اتفاقا واما الثانية للشرط المحض اتفاقا
واما الثالثة ليست للشرط ولا متضمنة اياه على المذهب الاصح وان ذهبت
الى تضمن شرذمة بكسر الشين والذال المعجمتين بمعنى الطائفة والجمع الشرذام اي
طائفة من الكوفيين وفي الاولى اختلاف بين الزمخشري يعني صاحب الكشاف
وقد صحح هذا اكبر الرأي وبين ابن الحاجب فذهب ابن الحاجب انها
للشرط كان ولو ومذهب الزمخشري انها متضمنة له واكثر النحاة قائل الى هذا
المذهب الذي ذهب اليه الزمخشري وقوله هكذا اشارة الى قوله وفي الاولى
اختلاف الى قوله قائل الى هذا المذهب اعني لما قال الشارح ان الاولى متضمنة
للشرط اتفاقا والثانية للشرط اتفاقا كان مظنة ان يقال كيف يصح الاتفاق
المذكور وهم قد ذكروا ان في الاولى اختلافا بينهما وان اكثر النحاة قائل الى مذهب
الزمخشري فاراد الشارح دفع ذلك الدخل المقدر فقال ما قالوه بقوله وفي الاولى
اختلاف الخ ثم قال مجيبا عنه هكذا قيل لكن يمكن ان يكون النزاع بينهما لفظيا

Copyright © King Saud University